

كلمة ممثل لبنان العميد ميشال شكور  
رئيس قسم المباحث الجنائية العامة

لدى الدورة ٥٢ للجنة المخدرات - فيينا ١١ - ٢٠ آذار ٢٠٠٩

حضرة الرئيس .

ايها السيدات والسادة .

نلتقي اليوم معاً ككل عام لتقييم مشكلة المخدرات في العالم ووضع تطوير الخطط الآيلة إلى الحد من هذه الآفة التي أصبحت من أهم مشاكل العصر وأشدّها خطورة على الإنسانية.

نحن في لبنان نلتزم تطبيق جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات ومراقبة السلائف إيماناً منا بوضع حد لهذه الآفة بالتعاون بين جميع الدول .

لذلك اتخذت الدولة اللبنانية كافة الإجراءات على صعيدي خفض العرض والطلب وكذلك معالجة المدمنين بالإضافة إلى العمل للحد من سوء استعمال المخدرات .

على صعيد خفض العرض وبسبب عدم إمكانية منع زراعة الحشيشة لهذا العام نظراً للظروف الأمنية والسياسية التي كانت سائدة قامت الحكومة اللبنانية لاحقاً من خلال مكتب مكافحة المخدرات وبموازرة الجيش اللبناني بحملة مدهامات واسعة في منطقة البقاع الغربي حيث حقول ومخازن الحشيشة وتم ضبط كميات كبيرة من الحشيشة كانت مخبأة في المستودعات بغية تصنيعها لتهريبها إلى الخارج حيث بلغ وزنها حوالي المئة طن ، هذا بالإضافة إلى ضبط كميات من الكوكايين والهيريويين والحبوب المخدرة تم ضبطها على المعابر البحرية والبرية والجوية وتوقيف المتورطين في عمليات تهريبها .

ان مكافحة تهريب المخدرات يتطلب من أجهزة مكافحة المخدرات تعزيز عمليات التسليم المراقب بالتنسيق مع باقي الأجهزة في الدول الأخرى بغية تفكيك شبكات التهريب المنظمة وضبط المخدرات منعاً لوصولها الى المستهلك . وكما ذكرت في كلمتي في العام الماضي فإن التعاون مع بعض الدول لا يزال صعباً بسبب الاختلاف في الإجراءات المطلوبة من قبل السلطات القضائية بين دولة وأخرى ، وإذ نؤكد مجدداً في هذه المناسبة على ما قلناه في العام الماضي لجهة التمني على رئاستكم الكريمة وضع شروط موحدة ومشاركة تعتمد في كافة الدول لتنفيذ عمليات التسليم المراقب بنجاح تام وشفافية مطلقة ان لجهة ضبط المخدرات أو توقيف جميع المتورطين في الدول المعنية مقترحاً ان تكون هذه الشروط غير معقدة تسهيلاً لتنفيذ وإنجاح هكذا عمليات وحفاظاً على مصادرنا وإيماناً منا بأن ذلك قد يساهم مساهمة فعالة في الحد من عمليات التهريب وتفكيك شبكات التهريب وضبط المخدرات وتوقيف التجار والمهربين .

وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة كثرة عمليات التهريب عبر شركات البريد السريع الخاصة وكذلك عبر البريد الرسمي فعملنا جادين لمراقبة هذا النوع من طرق الشحن الجوي وتم ضبط عدد كبير من الإرساليات ، وهذا ما حدا بنا إلى التفكير بعقد ورشة عمل حول تهريب المخدرات عبر البريد تشترك فيها جميع شركات البريد الخاصة والرسمية بالإضافة إلى ضباط مكاتب مكافحة المخدرات وضباط الجمارك وضباط الارتباط الموجودين في لبنان ، وتهدف هذه الورشة إلى التعرف على طرق التهريب وكيفية التوضيب والأساليب المعتمدة في عمليات التهريب هذه بغية كشفها ومعرفة المتورطين فيها .

وإيماناً من الحكومة اللبنانية بإنجاح خطة خفض الطلب على المخدرات وبالرغم من عدم تحقيق إدارة المخدرات حتى الآن ، قامت بتعزيز القوى الأمنية لا سيما مكاتب مكافحة المخدرات بالعناصر والعتاد والسلاح والتقنيات الحديثة والمختبرات الجنائية ، ولم تكن هذه الجهود اقل من تلك التي تبذل في مكافحة المخدرات بالتعاون مع باقي الدول عبر جهازي الانتربول واليوروبول وضباط الارتباط المتواجدين في لبنان .

أما على صعيد خفض الطلب فقد اتخذت عدة إجراءات لتدريب أخصائيين في أجهزة مكافحة المخدرات والمنظمات الأهلية على جميع أنشطة خفض الطلب من خلال تبادل الخبرات بين لبنان وباقي الدول ، وتم إعداد برامج توعية مبكرة لا تقتصر فقط على مؤسسات التعليم إنما تشمل الأسرة والمجتمع . وقد تم تنشيط الحملات التوعوية في الجامعات والمدارس وفي جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة . وقد شاركنا فيها كمثلين لجهاز مكافحة المخدرات مع أخصائيين في علم النفس والاجتماع وكان لهذه الحملات الصدى الجيد لدى الأهالي والمواطنين لما كان لها من تأثير على التوعية من أخطار هذه المواد المخدرة وضرورة الابتعاد عنها .

وبالإضافة إلى ذلك كان هناك اهتماماً خاصةً بالتوعية للحد من سوء استعمال المخدرات بواسطة الحقن خوفاً من انتقال عدوى مرض السيدا بين المتعاطين من خلال تبادل الحقن ، ومن المهم جداً ان نذكر هنا بأن الدولة اللبنانية وإيماناً منها بضرورة الحد من سوء استعمال المخدرات بكافة الوسائل المتاحة لذلك وافقت مؤخراً على اعتماد العلاج الاستبدالي وسمحت بدخول الدوائين المعروفين بالميتادون METHAADONE و بيبرينورفين BUPRENORPHINE وقد شكلت مجموعة عمل لا تزال تنتظر في الطرق التي ستعتمد في توزيع هذه الأدوية وكيفية وصلاحيّة إعطاء الوصفة الطبية وكيفية مراقبة هذه الأدوية لمنع استعمالها بصورة عشوائية ولكي تفي بالغرض التي من اجله تم اعتمادها .

أما على صعيد معالجة المدمنين وتأهيلهم لعونتهم إلى المجتمع فإننا لا نزال نعتمد على القطاع الخاص من أطباء ومستشفيات وجمعيات غير حكومية ، وبالرغم من نشاطات هذه الجمعيات فهي لا يمكنها ان تحل مكان الدولة وهنا نعمل جادين لتحقيق مراكز وتأهيل المدمنين مجاناً من قبل الدولة مع العلم بأن الدولة حالياً تقوم بدعم هذه الجمعيات ومراكز التأهيل مادياً ولو بالحد الأدنى .

وأخيراً وليس آخراً أود ان اختتم بالعودة الى مشكلة زراعة الحشيشة في لبنان والتي اعتمد عليها المزارعون في عيشهم لسنوات عديدة وقد تمكنا من الحد من هذه الزراعة حتى القضاء نهائياً عليها ولكن لم يكن هذا الأسلوب ناجحاً إذ تمكنا بالقوة من منع المزارعين من زراعة الحشيشة ولكن لم نتمكن من نزع هذه الفكرة من عقولهم ونرى ذلك واضحاً بأنهم يعودون الى هذه الزراعة كلما سنحت لهم الفرصة خاصة عند التوترات السياسية والأمنية في البلد .

من هنا كان لا بد لنا جميعاً من التفكير بجديّة لوضع خطة لإيجاد الزراعات البديلة وطرق تصريف الإنتاج لوضع نهاية لهذا الوضع السائد في البقاع الشمالي أي منطقتي بعلبك والهرمل ، وهذا ما يتطلب الاستفادة من الخبرات في الدول المشابهة وكذلك الطلب من المجتمع الدولي المساهمة مادياً لتنفيذ هكذا مشاريع .

وفي النهاية لا بد لي من شكركم على إعطائي فرصة الكلام .

شاكراً إصغاءكم .